السلطات السعودية تفرض الضرائب على الشركات الاجنبية



خطوة أتت بعد شهر من قرار رفع أسعار الكهرباء والماء على المواطنين على أن تدخل حيز التنفيذ مع بداية يناير.

ويبدو في الظاهر أن هذه الاجراءات من قبل الرياض تُقدَّم تحت مسمى إصلاحات، لكنها في الواقع تندرج ضمن مسار أطول من البحث عن إيرادات بديلة كلما ضاقت بها سبل السيولة.

وفي فترات سابقة، حين تراجعت فوائض الميزان التجاري وأرباح شركات كبرى مثل سابك وارامكو، لجأت الرياض إلى بيع أصول حكومية وخصخصة مرافق لتوفير المال.

واليوم تتكرر الآلية بأدوات مختلفة: رسوم على المواطن أولاً، ثم ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات ثانيا.

وما يزيد الطين بلة هذه المرة أن الهجمات اليمنية وتداعيات العدوان على إيران قد أربكت الصادرات ورفعت كلفة الدفاع، فعادت الحاجة إلى البحث عن تمويل إضافي إلى الواجهة.

ومهما غيّرت السعودية من المفاهيم الاقتصادية لاجتذاب الأموال إلا أن النموذج لم يتغير جوهرياً. فكلما تضاعف الضغط على الإيرادات، اتسعت دائرة الاستقطاع من الداخل والخارج.

والبيئة التي سُوّقت طويلاً بجذبها للاستثمار بتكاليف منخفضة ها هي ترفع أعباءها تدريجياً، في إشارة إلى أن السيولة لم تعد فائضة، بل مطلباً يُلبّى تحت عناوين متعددة.